مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أكتوبر 2012

# ضياع سوريا
## (وكيفية تجنبه)

سلمان شيخ

Foreign Policy
at BROOKINGS

## لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2012

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

http://www.brookings.edu/doha

# ضياع سوريا
# (وكيفية تجنبه)

## ملخص تنفيذي

سوريا كدولة في حالة أنهيار. حيث إن الرئيس بشار الأسد يكثف الهجوم الوحشي ضد شعبه ويفقد السيطرة على مساحات واسعة من البلاد في نفس الوقت، وبهذا يثبت كلا من النظام السوري ومعارضيه عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية المدنية. ومع تسارع عسكرة الانتفاضة، نقترب على ما يبدو بشكل متزايد من سيناريو الدولة الفاشلة، أو على حد تعبير أحد القادة الكبار المنشقين "الفوضى"، لقد انتشرت التصورات التي تفيد فقدان النظام للشرعية، فالاحتجاجات الأخيرة للعلويين بمثابة التعبير عن الاستياء، بما في ذلك الاشتباكات التي وقعت في مسقط رأس الأسد في مدينة القرداحة، والتي تشير أن التصدع حدث بين أنصار النظام. ومع عدم وجود عملية انتقالية على أرض الواقع، إلا أن فشل المعارضة السياسية في تنظيم صفوفها على نحو فعال وتقديم البديل المقبول لا يزال فشلاً صارخًا من أي وقت مضى. وبدلاً من ذلك نرى أن الفراغ في السلطة يزداد اتساعاً، مما يهدد بخلق صراعات طائفية من لبنان إلى العراق.

مازالت عملية إحراز تقدم في مسألة الإطاحة بالرئيس الأسد محدودة. حيث تكتسب الثورة المسلحة المزيد من القوة، ولكن لا تزال المناطق المحررة في شمال وغرب البلاد عرضة لهجمات نظام الأسد، بل وتعاني تلك المناطق أيضًا من ضعف في قيادة الحكم وتنظيماته ونقص حاد في الموارد. وتأتي مزيد من التهديدات على شكل الصراع الطائفي في المناطق المختلطة دينياً أو عرقياً أو طائفياً والتنافس الشديد بين الجماعات المسلحة. ومما يزيد من هذه المشاكل عدم قدرة المعارضة الخارجية على إقناع الكثير من السوريين داخل البلاد، ولا سيما المجتمعات العلوية والمسيحية، برؤيتهم لسوريا الديمقراطية. ولا تزال هناك مبادرات جديدة لإنشاء منبر وطني تمثل مختلف أطياف المجتمع السوري، ويكافح من أجل التغلب على صراعات التي من شأنها تقويض الجهود السابقة. وفي هذه الأثناء، تضيع سوريا بشكل مطرد.

يجب أن تلعب الولايات المتحدة وأوروبا، بالمشاركة مع الدول الإقليمية الرئيسية، دورًا أكبر في احتواء الأبعاد الخطيرة على نحو متزايد للصراع السوري. ومما يزيد الموقف سوءًا تردد الولايات المتحدة في إتباع خيارات سياسة صعبة - ولكنها من المرجح أنها أكثر فعالية - فضلاً عن الانقسامات الواضحة داخل المجتمع الدولي. تطرح هذه الورقة خمسة توصيات سياسية لكي تساعد في تنشيط الشراكة بين السوريين المقاتلين من أجل التغيير ومؤيديهم في المجتمع الدولي:

1. **توحيد الشعب السوري حول مشروع وطني لإعادة بناء البلاد.** يجب على المعارضة السورية وشركائها الدوليين العمل لدعم هيئات المعارضة الممثلة، بما فيها لجنة المتابعة والاتصالات والمجلس الوطني السوري المؤقت المقترح. ومع ذلك لا توجد طرق مختصرة لإنشاء مؤسسات معارضة فعالة، ويجب أن لا يكون الدعم غير مشروط، بل ينبغي أن يقوم على شمولية هذه الهيئات والحكم الداخلي الرشيد.

2. **الجهد الذي تقوده الولايات المتحدة لتوحيد قنوات الدعم الدولي المسلحة وغير المسلحة لجماعات المعارضة.** لتجنب زعزعة الاستقرار على المدى الطويل لسوريا ولدول المنطقة، ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع حلفائها لخلق تدفق موحد ومراقب للأسلحة وغيرها من أشكال الدعم للمعارضة السورية. وينبغي أن تشمل التدابير على آليات لدمج الضباط المنشقين عن الجيش النظامي، وعمليات لتوحيد بين الوسائل القائمة للحصول على مساعدات عسكرية تحت قيادة واضحة. (على سبيل المثال، مركز عمليات تركي سعودي قطري مشترك في أضنة، تركيا) يجب على الولايات المتحدة وحلفائها أن يعملوا على محاولة إنشاء جيش واحد للثوار والذي يمكن من خلاله مواصلة الإسهام في استقرار وأمن سوريا خلال الفترة الانتقالية ما بعد الأسد.

3. **دعم المشاريع التي يقودها الأفراد والجماعات داخل سوريا والتي تعزز وحدة المعارضة وتوطد العلاقات بين مختلف الطوائف.** فمشاريع مثل المنطقة الآمنة التي أنشاها دروز السويداء للنازحين السنة يجب دعمها ، وحيثما أمكن، الارتقاء بها وتكرارها في جميع أنحاء البلاد.

4. **حوار صادق وصريح حول المسألة الكردية في سوريا.** يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة بما فيها إشراك الدول المجاورة وإنشاء لجنة تحقيق خاصة معترف بها دوليا، من أجل التوصل إلى حل مستدام لوضع الأكراد في سوريا.

5. **تنسيق الجهود للفترة الانتقالية ما بعد الأسد.** هناك حاجة ملحة لتكاتف الجهود بين المعارضة السورية والدولية، والتي يجب أن تتراوح بين دعم الإدارة المحلية في المدن والقرى "المحررة" في شمال البلاد وغربها وقيادة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة المشتركة بشأن التخطيط من أجل "المستقبل". ويجب أن تكون جهود التخطيط للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، مرتبطة بالجهود السورية، بما في ذلك لجنة المتابعة والاتصالات، مع هيئات مثل المجلس الإقليمي السوري المقترح للعب دور تنسيقي.

وقد أدى تقاعس الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى جعل ما ينبغي أن يكون هدفًا حقيقيًا وقابلاً للتحقيق - سوريا الديمقراطية التي تكفل حقوق جميع الطوائف - أكثر صعوبة إلى حد كبير في تحقيقه. لذا يجب اتخاذ خطوات ملموسة مثل تلك المذكورة أعلاه فورًا، وقبل أن تصبح النتائج المحتملة لسوريا أكثر سواداً. وعلاوةً على ذلك، ينبغي اتخاذ تلك الخطوات مع العلم بأن عمل تسريع سقوط النظام مرتبط ارتباطا وثيقًا بالأعمال التحضيرية لما سوف يتبع ذلك.

## عن المؤلف

سلمان شيخ: مدير مركز بروكنجز الدوحة وزميل في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط. تولى شيخ العديد من المناصب ذات الأهمية عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط. فكان يعمل مع الأمم المتحدة على سياسة الشرق الأوسط لعقد من الزمن تقريبا كمساعد خاص لمنسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومستشار سياسي للممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان خلال حرب 2006. كما شغل شيخ منصب مدير السياسات والبحوث في مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند ، حرم أمير دولة قطر ، حيث قاد فريقا من المحللين لتقديم المشورة بشأن الخيارات السياسية ومبادرات صاحبة السمو. حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كانتيربري وشهادة البكالوريوس في السياسة والاقتصاد من جامعة لفبرا.

## سوريا اليوم

لقد ذكر بشار الأسد مرارًا أنه بدون نظامه ستكون هناك فوضى في سوريا. وقال في أكتوبر 2011 أن محاولة إسقاطه "ستحرق المنطقة بأسرها".[1] ويبدو أن نظامه قد لجأ الآن إلى تأجيج الفوضى. فبعد أن فقد السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي (البعض يقدرها بحوالي 50-60٪)، أصبحت هذه المناطق تتعرض إلى حملات قصف بلا هوادة. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا لمنظمة العفو الدولية، أسفرت هذه التفجيرات "هجمات عشوائية"[2] عن قتلى معظمهم من المدنيين. وتعيد قوات الأسد أيضا مضاعفة جهودها للتحريض على الحرب الطائفية والعرقية في البلاد. من خلال إرهاب الشبيحة، الذي صمم خصيصا لتحقيق تلك الغاية. وكانت هذه الميليشيات مسؤولة عن المجازر المتكررة بشكل بشع، بما في ذلك تلك الموجودة في حولا ودرعا في مايو وأغسطس من هذا العام. ويقدم تقرير منظمة إنقاذ الأطفال شهادة مروعة عن سوء معاملة النظام والتعذيب للأطفال وقتل المئات منهم.[3]

ومع وجود النظام تحت ضغط متزايد، قد تصبح هذه الجماعات شبه العسكرية الحكومية خارج نطاق السيطرة، وسوف يكون من الصعب جدًا السيطرة عليها في المستقبل. وهناك تقارير مستمرة تفيد بمحاولة النظام لخلق اللجان الأهلية المسلحة والجماعات شبه العسكرية من الطوائف المسيحية والدرزية في بعض المناطق.[4] فالقيادة العليا للمجتمع الكردي في سوريا تشكو بمرارة من أن الحكومة تقوم بتسليح قبائل عربية معينة (المتعاطفين مع الأسد) وتقوم بتشويههم فكرياً من خلال الدعاية من أن "الأكراد يحاولون استعبادهم".[5] وفي الوقت نفسه، تشير القيادات الكردية إلى تصاعد التوتر داخل مجتمعهم - مرة أخرى، تدعمها قوات الأسد. ومن خلال العراق، يواصل نظام إيران تسليح حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني الذي تُرِكَ الآن مسيطرًا على المناطق المختلطة والكردية في شمال وشرق البلاد. ونتيجة للتوترات بين كل من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني (ائتلاف من ستة عشر حزبا سوريًا) وبين العرب والأكراد بشكل عام، فإن الوضع في هذه المناطق على حافة الهاوية، ويمكن أن يتدهور بسرعة وفي أي لحظة. ويُمثل الهجوم الانتحاري الأخير على موقع الأمن في مدينة القامشلي ذات الأغلبية الكردية على الحدود التركية - وهو الأول من نوعه في المدينة - نوعا من الحوادث الذي قد يؤدي إلى تأجيج صراع طائفي.[6]

## تمرد مسلح مجزأ وغير موحد

ومما يجعل الأمور أشد سوءاً، أن جماعات المعارضة المسلحة والكتائب على أرض الواقع تكافح من أجل التوحد. وفي حين أن الجهود الرامية إلى تعزيز الجماعات على المستويات المحلية والإقليمية يبدو أنها تحرز بعض التقدم (في إدلب وحلب، على سبيل المثال)، إلا أنها قد تكون قصيرة الأمد. حيث يُشكِل القادة المدنيين المنهكين تحالفات غير مستقرة بشكل منتظم مع زعماء آخرين في الوقت الذي تبحث فيه عن سبل للحفاظ على ما تملكه من ميزات وأيضاً على تماسك الوحدات الفردية. ومن الواضح أن الانقسامات بدأت تظهر داخل هذه المليشيات على طول الخطوط الدينية والريفية والحضرية والمدنية والعسكرية والإقليمية. ويظل الدعم المحدود الذي يتلقونه من المجتمع الدولي مشتت وغير منسق، مما يساهم في كثير من الأحيان في الشعور بالتفرق والمنافسة المتزايدة بين جماعات المعارضة. وبهذا يبقى الحال حيث تناضل القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا من أجل تنظيم جهود أكثر تنسيقا لدعم الثوار. ويبدو أن المحاولات الأخيرة لتنسيق جهودها، بما في ذلك إنشاء مكتب لدعم المعارضة السورية في اسطنبول،[7] قد حققت القليل عن طريق تشجيع المزيد من التكامل أو التعاون الوطني على أرض الواقع.[8] وأصبح البروز النسبي لجماعات المعارضة وسلطة الميليشيات المحلية إلى حد كبير إشارة لقدرتها على تأمين الأسلحة، وقد ارتفعت إلى الصدارة مجموعات غير معروفة بقيادة القادة المدنيين المحليين وغيرهم يقودها الفكر ذو التوجه السلفي، في حين أن آخرين - ولا سيما تلك التي يقودها المنشقون عن النظام - لم يفعلوا ذلك. إنها الفئات الإسلامية، مثل صقور الشام في إدلب وأحرار الشام في حلب، فضلا جبهة النصرة (ويعتقد أنها الأقرب إلى فكر تنظيم القاعدة)، التي استطاعت تحقيق بعض التقدم في توحيد صفوفها تحت الجبهة التي تشكلت مؤخرًا والتي تسمى جبهة تحرير سوريا. فلا تقاتل هذه الجماعات فقط من أجل الإطاحة بالأسد ولكنها على الأرجح تستعد أيضًا لفترة ما بعد نهاية نظام الأسد. فلم يُسمح لجماعات علمانية أخرى مثل كتائب شهداء سوريا في إدلب (التي تقاتل جنبا إلى جنب مع تلك الجماعات مثل صقور الشام) بالانضمام رسميًا إلى التحالف الإسلامي الجديد.[9]

لقد وجد القادة المنشقين عن جيش الأسد، مع بعض الاستثناءات البارزة، دعمًا قليلاً نسبيًا. ويقبع الآن العديد من الـ 700 ضابط أو نحو ذلك، بعضهم قيادات كبيرة، في مخيمات اللاجئين في الأردن وتركيا. وقد تم إحباط محاولاتهم لتوجيه وقيادة "الجيش السوري الحر" مرارًا وتكرارًا، ويرجع ذلك في المقام الأول لعدم وجود دعم خارجي وقاعدة موثوقة يمكنهم العمل من خلالها. إن القرار الذي اتخذه الجيش السوري الحر مؤخرًا بنقل مقر عملياته من جنوب تركيا إلى داخل سوريا قد ترك العديد من المراقبين غير مقتنعين بأن قائده العقيد رياض الأسعد، سيكون قادرًا على توحيد صفوف الثوار. وإذا لم يتمكن الأسعد من إظهار تقدم على أرض المعركة، فستظل النظرة إلى هذه الخطوة على أنها حيلة دعائية تهدف إلى مواجهة منافسه الرئيسي، اللواء مصطفى الشيخ الذي مارس سلطته من خلال إنشاء مجالس عسكرية في المدن الرئيسية والمحافظات.

يؤكد بعض كبار الضباط والقادة المحليين أن إنشاء قناة واحدة موحدة للدعم الخارجي لهذه الجماعات سيعزز كثيراً من جهود توحيد العناصر المسلحة في إطار هيكل قيادي عسكري واحد. وهذا الدعم يجب، كما يقولون، أن يأتي في شكل أسلحة متطورة وتدريب تقني وعملة صعبة.[10] ويشددون، على وجه الخصوص، على أهمية تلقي الخبرة العسكرية والمساعدة على كيفية دمج التسلسل القيادي والتواصل بين المجموعات الرئيسية والكتائب. وفي اعتقادهم أن الجهود الجادة وطويلة الأجل والملتزمة من الشركاء الدوليين الرئيسيين ستُسفِر عن وقف الخصومات الناشئة بين الجماعات الثائرة ومنع

تعزيز القوات التي تأخذ موقفا إقصائيًا أو غير متعاون.

لقد أصبحت الحاجة إلى ضمان الوحدة العسكرية وحكم القانون أكثر إلحاحًا في المناطق التي استولى عليها الثوار. وهناك قلق متزايد من أنه مع تراجع دولة الأسد البعثية، فالكثير من المناطق في البلاد تواجه فراغًا أمنيا وإداريًا، وهذا بدوره، يمكن أن يشجع على المزيد من الصراع بين الأعراق المختلفة وقادة الجماعات المسلحة والمتطرفين الدينيين. وقد أطلق عليها أحد كبار القادة المنشقين بأنها "فوضى".[11] وشدد ضابط آخر منشق، برتبة عميد، على الضرورة الملحة لجهوده لتوحيد المجالس العسكرية والكتائب الإقليمية على المستوى المحلي، قائلاً إن عدم القيام بذلك في غضون الشهرين إلى الثلاثة أشهر القادمة من شأنه أن يؤدي إلى "فوضى داخلية كبيرة". ومثله مثل كثيرين آخرين - يحذر من أن سوريا سوف تستمر في جذب الجهاديين من مختلف أنحاء المنطقة وستصبح في نهاية المطاف البوتقة الأكثر خطورة والصراع غير قابل للحل.[12]

في حال انهار نظام غداً سيظل الخطر قائمًا، فلن يكون هناك أي قوة قادرة على السيطرة على الوضع الأمني داخل البلاد. فلا يزال معظم الضباط المقدر عددهم بـ 22.000 علوي موالين للنظام (هناك سبعة ضباط علويين فقط منشقين حتى الآن[13]) وقد يستجيبون بصورة جيدة لسقوط الرئيس المفاجئ من خلال التسريح أو الفرار، آخذين جنودهم معهم. وإذا حدث ذلك، فإن الجيش السوري سينهار بشكل فعال قبل أن تكون هناك قوة عسكرية وطنية بديلة مستعدة لتأخذ مكانه. وسيعكس الموقف ما حدث فعليا مع الجيش العراقي بعد حله قسريا في عام 2003، مع انهيار محتمل للقانون والنظام وزيادة في العنف الطائفي. وسيحبط انعدام الأمن الآمال في فترة انتقالية منظمة وستعوق الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق وطني سوري في تلك المرحلة الانتقالية. وسيجعل عدم وجود قوة وطنية سورية مهمة أي قوة استقرار عربية و/ أو دولية خطرة للغاية.

## تفتت المعارضة السياسية

لا تزال فكرة التماسك والتنسيق بعيدة المنال بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة داخل المعارضة السورية المنقسمة. وهناك مجموعة واسعة من المجموعات (بما في ذلك المجلس الوطني السوري وجماعات متنافسة مثل هيئة التنسيق الوطنية و آخرين) وافقت بنجاح على رؤية وطنية لمستقبل البلاد في مؤتمر يوليو في القاهرة. وتم التعبير عن هذه الرؤية في وثيقتين: الميثاق الوطني، الذي رسم مجموعة الخطوط العريضة من المبادئ المشتركة التي من شأنها أن تشكل أساسًا لدستور المستقبل، وبرنامج المرحلة الانتقالية الذي يحدد الخطوات التي سيتم اتخاذها قبل وبعد سقوط الأسد. ومع ذلك، فقد حظيت الوثائق بالقليل من الاهتمام منذ ذلك الحين، وفشلت المعارضة السياسية خارج البلاد في التواصل وشرح هذه الرؤية داخل البلد. وهذا يعود جزئيا لسوء التخطيط وعدم وجود الوقت الكافي في مؤتمر القاهرة الأصلي، وأيضاً بسبب الخلافات على محتويات هذه الوثائق، ولكن السبب الأساسي للفشل يعود إلى الخصومات السياسية والجدل حول الملكية وتسييس العملية. وقد ساهم هذا الفشل، وخاصة من جانب المجلس الوطني السوري، في الشعور بالانجراف والشقاق بين السوريين. وفي حين يواصل بعض هذه القوى السياسية النضال من أجل الوحدة والتوافق، بدأ البعض الآخر، ربما بسبب شعورهم بالإحباط، في تقديم المبادرات التي تتعارض في الواقع مع الخطة التي كانوا قد اتفقوا عليها من قبل، بدءًا من الهدنة مع نظام الأسد إلى "تنصيب حكومات في الفترة الانتقالية ما بعد الأسد وبدون التنسيق مع أطراف المعارضة الأخرى".

فقد كانت هناك جهود لإحياء وتعزيز الميثاق الوطني والخطة الانتقالية مؤخراً من خلال "لجنة المتابعة والاتصال" التي تشكلت في أغسطس بدعم من الأمين العام لجامعة الدول العربية والشركاء الدوليين الرئيسيين، وخاصة الولايات المتحدة. وكانت اللجنة قد بدأت للتو العمل من أجل تعزيز ومناقشة وثائق القاهرة، وخاصة داخل سوريا. وتكمن قوة اللجنة في أن هنالك نحو 15 منظمة قد وافقت على الانضمام إلى هذه اللجنة، بما في ذلك الجماعات الشعبية البارزة العاملة داخل سوريا، والمنظمات العسكرية الرئيسية؛ الكتل السياسية البارزة والحركات التي تمثل الأكراد والتركمان، والقبائل العربية، والشخصيات الدينية. ومع ذلك، يؤكد غياب المجلس الوطني السوري هشاشة مثل هذا الجهد والتوترات التي ابتليت بها المعارضة السياسية. ولقد لعب المجلس دورًا في الاجتماعات المبكرة لإنشاء اللجنة لكنه انسحب في وقت لاحق، في جزء منه بسبب المخاوف بأنه قد يشغل دورًا سياسيًا على غرار ما كان المجلس قد تصوره لنفسه.

حتى وقت كتابة هذا التقرير، تواصل شخصيات المعارضة الرئيسية والجماعات - بما في ذلك المجلس الوطني السوري نفسه - مناقشة المبادرات الرامية إلى إقامة سلطة انتقالية مشتركة تتصرف على أنها "عنوان واحد للمعارضة السورية" والتي دعا لها باستمرار الشركاء الدوليين. واقترح أحد هذه الشخصيات، رياض سيف، وضع خطة لتشكيل هيئة سياسية معارضة جديدة، المجلس السوري المؤقت. ويأمل سيف من خلال اقتراحه لتوسيع عضوية لجنة المتابعة والاتصال لتشمل "جميع جماعات المعارضة التي تلتزم بوثائق القاهرة"، ومن خلاله يتم تأسيس المجلس الجديد باعتباره "الهيئة التي تعد الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري"، التمثيل الذي استعصى على المجلس الوطني السوري. وتتمثل ميزة المجلس السوري المؤقت مقارنة بالمجلس الوطني السوري في نجاحه الأكبر في توحيد المجموعات الثورية، والمجالس العسكرية، وكتائب الجيش السوري الحر، فضلا عن ممثلي الكتل السياسية وجماعات الأقليات. وقد يكون أيضًا الأكثر صلة ، لا سيما مع ظهور قضايا المرحلة الانتقالية على السطح. ويقترح المجلس السوري المؤقت حكومة مؤقتة داخل "المناطق المحررة ... حسبما تسمح به الظروف، في أقرب وقت ممكن" والتي ستعمل على ضمان الأمن، والإشراف على جهود الإغاثة الإنسانية، وتوحيد إعادة تنظيم "الجيش الوطني السوري"، والعمل مع المجتمع الدولي لإعداد "المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد".[14]

وقد وجدت هذه المبادرة أذن صاغية في العديد من العواصم الإقليمية الرئيسية والغربية وفي الاجتماع الأخير للمجموعة الأساسية من "أصدقاء

سوريا" الذي عقد على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد يكون ذلك الجواب لآمال هذه الدول، التي سعت بصورة متزايدة لإيجاد هيئة للمعارضة ذات مصداقية لتكون بمثابة بديل للنظام. ومع ذلك، فإن نجاح المبادرة يتوقف على قدرة قوى المعارضة الرئيسية، داخل وخارج سوريا، على الاتفاق على قيادتها وعضويتها وآليات صنع القرار. وحاليًا، تم اقتراح أكثر من 40 منظمة أو كتل أو حركات كأعضاء في المجلس السوري المؤقت، مع ذلك فلا يوجد إجماع واضح على تكوين الهيئة الجديدة وهيكلها. وتلك هي نفس الأسباب التي أدت إلى فشل المجلس الوطني السوري.

لقد باتت الآن حاجة المعارضة لإقناع الأقليات في سوريا للانضمام إلى المشروع الوطني الوحدوي لبناء دولة ديمقراطية حديثة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع ذلك، لم تحرز القوى السياسية الرئيسية وقوى المعارضة أي تقدم يذكر في هذا الصدد، بسبب الانقسامات فيما بينها. وينبع تحفظ هذه الأقليات - لفقدان الثقة في قدرة النظام على توفير الأمن ولمستقبل واعد- في كثير من الأحيان من الفشل الحقيقي للمعارضة. وتُعرب شخصيات بارزة من بعض الأسر العلوية الأكثر احترامًا وعدد متزايد من الشباب العلويين الذين انضموا للاحتجاجات ضد النظام عن خيبة الأمل المتزايدة بين مجتمعهم. إنها خيبة أمل يقودها الغضب في فشل النظام في حمايتهم في الماضي والخوف من الخسائر في المستقبل. والتقارير الأخيرة عن الاشتباكات بين فصيلين علويين مهمين، عائلات الخيِّر وعبود، في مسقط رأس الأسد في القرداحة ماهو إلا دليل على الانقسامات والتوترات بين الموالين للنظام. وشهد السخط المستعر زيادة في الأعداد من الشباب العلويين المنضمين للاحتجاجات المعادية للنظام خارج مناطقهم، واندمج بعض الشباب من أعضاء الأسر البارزة إلى مجموعات المعارضة العلوية مثل "حركة ثوار الساحل السوري".[15] وهناك أيضًا تقارير تفيد بأن المُجَنَدِين في النظام يجدون صعوبة متزايدة في تجنيد الذكور لقوات الأمن من المدن والقرى العلوية، خاصة أن عدد القتلى يرتفع في هذه الطائفة. ولا يزال أولئك الذين يفقدون الثقة في الأسد لا يجدون مكانا واضحا يتحولون إليه، وبالتالي يجب على المعارضة السياسية استخدام هذا السخط كحافز للحوار حول توحيد برنامج المعارضة التي تعالج هذه المخاوف العلوية المتزايدة. ومع ذلك، تواصل القوات الموازية - وهي جهود النظام لزرع الفتنة الطائفية والفوضى المتزايدة للتمرد المسلح - دفع البلاد نحو حرب أهلية شاملة على أساس طائفي.

## قوة النظام

جري تجريد نظام الأسد إلى مجموعة أساسية تتألف من عائلة الأسد ومخلوف والموالين الآخرين، وكثير منهم من كبار الضباط من ذوي الرتب في الجيش وقوات الأمن. فقد أضعف انشقاق الشخصيات السنية السياسية والعسكرية رفيعة المستوى وفرار رجال الأعمال والشخصيات القبلية البارزة، والقلق المتزايد من زعماء الأقليات الأخرى من شرعية النظام وكشف جوهره الطائفي.

وحيث إن المعركة بين النظام والمعارضة المسلحة اجتاحت حلب ودمشق، هناك تقارير مستمرة عن وجود خلافات داخل دائرة الأسد الداخلية حول الإستراتيجية العسكرية والأساليب التي تُستخدم لسحق الانتفاضة. وهناك شعور متزايد بعدم الأمن، حيث أصبحت التفجيرات المذهلة من الأهداف العسكرية والأمنية من قبل الثوار أكثر حدوثاً. ومع ذلك، فقد تعافى النظام من الخسائر التي لحقت به في هجوم دمشق 18 يوليو والانشقاقات من كبار الشخصيات السنية. في بيئة باتت أكثر عسكرة، يشعر الأسد بأنه قد مُنِح "رخصة للقتل" - ولم يقال له خلاف ذلك من حيث الوضوح بما فيه الكفاية من قبل مجتمع دولي متحد. وفي وقت سابق من هذا الصيف، كان النظام لا يستخدم القوة الكاملة من قدراته القتالية (بما في ذلك استخدام الطائرات العسكرية)، كما أعلن رئيس فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة روبرت موفي في نهاية مهمته. ومن الواضح أن الحالة لم تعد كذلك الآن.

الاستخدام اليومي للطائرات الهليكوبتر والطائرات العسكرية لمهاجمة السوريين، وخاصة في ما يسمى بالمناطق المحررة من شمال سوريا، هو انتهاك واضح للقانون الدولي. ومع ذلك هناك تصور في دمشق وكذلك في طهران وموسكو، أن الغرب يفتقر إلى الإرادة السياسية الجماعية والتركيز (وخاصة في عام الانتخابات الأمريكية) لهزيمة الأسد وحلفائه. وبعد 18شهرًا من الانتفاضة، أصبح العجز الواضح من المجتمع الدولي لحماية السوريين أمرًا واقعًا.

## حدود الجهود الدبلوماسية الحالية

حيث إن الوضع قد تفاقم، فهناك علامات في العواصم الغربية أن سوريا، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الأوروبيون الكبار، "قد ارتقت إلى أعلى مستوى في جدول الأعمال".[16] وبالتأكيد، لقد مضى وقت طويل ليحدث هذا. ومع ذلك، ما نراه بدلاً من ذلك هو انتشار المبادرات الدبلوماسية، وغالبا، يشتبه المرء، أنها للاستهلاك السياسي المحلي والمصالح الوطنية الضيقة. على سبيل المثال، كان هناك حديث متزايد عن تأييد حكومة "انتقالية" معلنة من جانب واحد،[17] وهذا يتعارض مع الخطة الانتقالية للمعارضة السورية الأوسع، على النحو المتفق عليه من قبل المعارضة في مؤتمر القاهرة خلال يوليو والتي أقرتها جامعة الدول العربية. وكانت هناك أيضا محاولات متجددة لحشد التأييد لـ "مناطق حظر الطيران"، وإنشاء أو حماية "المناطق الآمنة" أو "المناطق العازلة" على طول الحدود السورية لحماية المدنيين والثوار المعرضين للهجوم من طائرات النظام، وحتى للجيوش العربية للتدخل في سوريا كما فعلوا في لبنان في عام 1976. طال انتظار مثل هذه المبادرات لحماية المدنيين، ولكن المشكلة هي أن أولئك الذين دعوا لها (مجموعة من القوى الإقليمية وفرنسا) لم يكن لديهم قدرات لإجراء مثل هذه العمليات المكلفة والمحفوفة بالمخاطر. ومع عدم قدرة الولايات المتحدة وروسيا والصين ودول مجموعة بريكس الناشئة على الاتفاق على الأساس القانوني لمثل هذا التدخل، يعلم الأسد أنه من غير المرجح أن تكون هناك استجابة دولية أكثر قوة.

لقد فاجأ محمد مرسي، الرئيس المصري المنتخب حديثا، الكثير بدعوته القوية للأسد للتنحي وإنشاء "اللجنة الرباعية الإقليمية" – والتي تشمل بجانب مصر المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا - لصياغة حل وسط إقليمي لسوريا. ومبادرات كثيرة في مراحلها المبكرة، هناك بالفعل تساؤلات حول ما إذا كانت الأطراف سوف تجد قضية مشتركة مع إيران. ويشك كثيرون في ما إذا كانت مصر سوف تكون قادرة على تقديم حل وسط مقبول بين المعارضة السورية والنظام ودول المنطقة. ولا تبشر العثرات في اجتماعات اللجنة الرباعية الأولى - عدم وجود وزير الخارجية السعودي في الاجتماع الأول يوم 71 سبتمبر وإلغاء الاجتماع الثاني في الأمم المتحدة نظرا لعدم حضور رئيس الوزراء التركي - بالخير بالنسبة لنجاح هذه المبادرة في المستقبل. وكذلك الشكوك العميقة من معظم دول الخليج في التعامل مع إيران بشأن هذه المسألة. وقد يكون أمام هذه المبادرة بعض الفرصة في النجاح في حال كانت إيران مستعدة لترك التحالف مع الأسد من أجل شراكة إستراتيجية مع الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، وغيرهما. وقد يكون هذا جوهر ما يحاول مرسي تحقيقه. والثمن الذي تريده إيران من المرجح أن يكون ضمان أن يتم تجميد دور الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في المستقبل في سوريا، ويعطيها القدرة على إقامة علاقات أفضل مع الحكومة التي سيقودها الإسلاميين في دمشق. ومع ذلك، إذا استمرت إيران في دعم الأسد - كما هو مرجح - فلا بد لها من أن التخلي عن الدفء المبدئي في العلاقات بين القاهرة وطهران وإمكانية إقامة شراكة ثنائية إستراتيجية طويلة الأجل، كما حذر مسؤولون مصريون من ذلك علنا. وحتى ولو لم تنجح المبادرة، فقد حققت بالفعل هدفًا آخر، وهو الإشارة إلى صعود مصر على المسرح الإقليمي والعالمي.

إن الجهود الدبلوماسية المشتركة التي تقودها الأمم المتحدة والممثل الخاص لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي من غير المرجح أيضًا أن تسفر عن نتائج في وقت قريب. ويعني استمرار الانقسامات داخل المجتمع الدولي - ولا سيما في مجلس الأمن الدولي - أنه يواجه مهمة شاقة تزداد أكثر يوما بعد يوم. والحقيقة المحزنة هي أن مجتمع دولي أكثر توحدًا من غير المرجح كذلك أن يكون قادرًا على ردع النظام المقاتل من أجل البقاء على قيد الحياة. فأجهزة النظام القمعية لم تضعف لدرجة أن النظام يرى ضرورة لكبح جماح هجومه الوحشي. وسيتطلب الوصول إلى نقطة التحول تلك جهدًا دوليًا موحدًا قويًا بما يكفي لضغط حقيقي وعزل للنظام. وفي ضوء لعبة القوى العظمى التي تلعب على طول خط الاحتكاك مع سوريا، يتطلب التمسك بمثل هذا الجهد بعض التفكير الحالم.

وسيواصل الإبراهيمي، كمصارع محترف من ذوي الخبرة، في الركض حول الحلبة حتى تسنح له فرصة لضرب بعض اللكمات الفعالة. وقد دفعت حالة عدم وجود مثل هذه الفرص الإبراهيمي للدعوة إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أيام خلال عطلة عيد الأضحى في الأسبوع الأخير من أكتوبر. ومع ذلك، فإن هذه الجهود ستلقى على المرجح نفس مصير جهود سلفه، كوفي أنان، قبل ستة أشهر. ويعلم الإبراهيمي أن هناك احتمال ضئيل في أن الأسد سيتفاوض معه بحسن نية. ولهذا السبب، سيترك الإبراهيمي إلى حد كبير المحادثات مع النظام إلى رجله في دمشق مختار لماني. وكما هو الحال مع مبادرة مرسي، يتركز الجهد الحقيقي في جعل إيران تنضم إلى المفاوضات وتخلق الفرصة لانتقال حقيقي. وإذا بدأنا نرى انشقاقات رفيعة المستوى من دائرة الأمن الداخلي للأسد - أو حتى انقلاب الذي بإمكان إيران تشجيعه بما لها من علاقات مع المؤسسة الأمنية - عندئذٍ نعلم أن "خطة إيران" قد نجحت.

ومع ذلك، تبدو هذه مرة أخرى مهمة ليست بهذه السهولة، وخصوصًا عندما يكون الرجل الذي يدير سياسة سوريا هو القائد الأعلى اللواء قاسم سليماني، رئيس عمليات إيران الخارجية السرية قوة القدس. وصعدت قوة القدس التأييد للأسد منذ خريف العام الماضي، بتوفير أعلى مستوى من الدعم التقني والأسلحة المتقدمة. وقد اعترف مؤخرا القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، بأن رجاله في سوريا يوفرون "المساعدة الاستشارية" فقط.[18] ويلوح وراء هذا الاعتراف، أنه يبدو أن هناك تحذيرا ضمنيا بأن إيران ووكلائها في المنطقة ستأتي لإنقاذ الأسد إذا قرر الغرب وإسرائيل التدخل وفرض الإطاحة به.

لم تضع مثل هذه الرسالة على دول الخليج، الذين يرون في هذا دليل آخر على العدوان الإيراني المتصاعد - سواء في بلاد الشام وفي منطقة الخليج نفسها. وبالتأكيد لن تثق دول الخليج في أي جهد يسمح لإيران بالقيام بدور في تشكيل الحل في سوريا، ولا سيما من دون قراءة وثيقة في ما يكتب عن قصد وبصورة غامضة. ومع تزايد ساحة المعركة في سوريا ليس فقط بين الفصائل الطائفية، ولكن بين إخوانهم الإقليميين أصحاب الدين المشترك، ترى دول الخليج الآن مستقبلها مرهون بمصير الأسد.

## تزايد الخطر الإقليمي

و كون سوريا على وشك الوقوع في حرب أهلية دموية أكثر من أي وقت مضى، فإننا الآن نواجه احتمالاً مخيفًا في بلاد الشام: قوس من الصراع الذي تغذيه الطائفية والذي يمتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط شرقًا إلى الخليج الفارسي. ومع اتساع دائرة العنف واللاجئين الذين باتوا بالفعل حقيقة واقعة في لبنان وتركيا والأردن والعراق، تستمر التحديات التي تواجه المنطقة بأسرها في الارتفاع بشكل كبير. ونحن نواجه بالفعل أزمة إنسانية داخل وعبر حدود سوريا، مع عدد لاجئين يُقدر بـ 300.000 وأكثر من 1.5 مليون من المشردين داخليا.[19] ومن المرجح أن يزداد الوضع الإنساني سوءًا، لا سيما في المناطق المحيطة بحلب ودمشق، مع تحذير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن عدد اللاجئين قد يتضاعف خلال الأشهر القليلة القادمة لأكثر من 700.000 - ربما مقلقة لموازين عرقية مضطربة في بعض المناطق، ولا سيما في لبنان وتركيا. وهناك احتمال الإرهاب المتصاعد وانعدام الأمن في تركيا، وإشعال الصراع الطائفي في لبنان، وتصاعد المزيد من العنف بين السنة والشيعة في العراق (خاصة أن السنة، وبمساعدة من التبرعات الخليجية، يصعدون مرة أخرى لمحاربة بغداد)، وحتى احتمالية أن الحدود الشمالية لإسرائيل ستكون مرة أخرى عرضة للتحدي أو الخطر. وفي حالة لبنان على وجه الخصوص، لقد أثارت علامات تورط حزب الله

المتزايد في الصراع السوري[20] ردود فعل قوية من منافسيه السياسيين في 14 آذار، حيث صرح رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة أن الحزب يهدد "بتعرض لبنان لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تحملها".[21] وهناك تقارير موثوق بها عن وجود أعداد متزايدة من المتشددين الشيعة العراقيين الذين يقاتلون إلى جانب قوات نظام الأسد والذي يعد دليلا آخر على أبعاد طائفية خطيرة.[22] وفي ظل هذه الظروف، يجب أن نسأل عن الذين لديهم القدرة على وقف الحروب الأهلية في لبنان وسوريا والعراق، والتي تتغذي بعضها البعض من خلال القبلية عبر الحدود والعلاقات السياسية والطائفية.

إن طبيعة استجابة أنقرة لمثل هذه التهديدات قد تمليها حسابات المصالح الوطنية التركية التي تتعرض للخطر على نحو متزايد - وبشكل غير مقبول - بسبب النزاع السوري، وخاصة إذا كان هناك دليل قوي لإثبات أن حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو فرع من حزب العمال الكردستاني، يستخدم الأراضي السورية لإطلاق أعمال الإرهاب في تركيا. وقد يكون تصاعد التوتر بين السكان اللاجئين السوريين المتزايدين والطائفة العلوية التركية في جنوب تركيا والمخاوف من أن النزاع في سوريا قد يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي لتركيا من العوامل الهامة الأخرى. وقد يكون التدخل العسكري التركي في نهاية المطاف الدافع لتدخل دولي أكبر في سوريا. ويشير الاندلاع الخطير لإطلاق النار عبر الحدود والهجمات المدفعية التي بدأت في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر بشكل كثيف إلى مخاطر تصاعد الصراع الجاد والمستمر بين تركيا وقوات الأسد العسكرية. ومع ذلك، فإن تركيا تتردد، وخاصة بعد أن اكتشفت مؤخرا أن المؤيدون قلة في حلف الناتو وواشنطن تبذل جهودًا جماعية لإقامة مناطق إنسانية ومناطق حظر الطيران في سوريا. وفي الوقت الذي أفصح فيه حلف الناتو عن وجود خطط طوارئ لحماية تركيا بالفعل، فإنه لم يحدد بوضوح ما الذي سيكون سببا للحرب، ويبدو على الرغم من ذلك أن أعمال الإرهاب - دون وجود أدلة دامغة على تورط جهات دولية - لن ترقى لحدوث ذلك.[23] وفي هذه الأثناء، هناك رغبة متزايدة داخل الكونغرس الأمريكي لإعداد خطط طوارئ تخص "مناطق آمنة" داخل سوريا، ولكن الدعم الجاد لمثل هذه الخطوات لا يزال قيد الدراسة بين الكونغرس والبيت الأبيض. ومن المحتمل أن يؤدي الانخفاض الحاد في الدعم المحلي للأعمال العدوانية الداخلية – بسبب إدراك التكاليف وحملات المعارضة السياسية الصريحة التي تتهم الحكومة بالتهور – إلى المزيد من العداء لتهدئة أردوغان الأخيرة.[24] وفي النهاية، قد تجد أنقرة نفسها مضطرة لمتابعة حملة من القصف والإغارة على قواعد حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني في شمال وشرق سوريا، بقدر ما قاموا به في شمال العراق.

نظرًا لتوقف مؤيدي الثوار في سوريا، وانزلاق المنطقة إلى مزيد من الاضطراب، يجب التفكير في إمكانية واضحة يتم من خلالها وضع إيران ووكلائها الإقليميين في أفضل وضع للاستفادة من انتشار الفوضى العنيفة. وتقدم الفترة عقب غزو العراق في عام 2003 أدلة وافرة على دعم هذه الفكرة. ففي الوقت الذي كان فيه نفوذ "محور المقاومة" التي تقودها طهران ينهار بشكل مطرد في المنطقة (وخاصة بين الأغلبية السنية)، سيؤدي الفشل في سوريا إلى توفير شريان حياة لهؤلاء الموجودين في إيران من ذوي الخبرة الواسعة في تعزيز مصالحهم من خلال الحفاظ على جيوب الصراع على نطاق أوسع في الدول المجاورة لهم. وبالنسبة للدول الغربية وحلفائها الإقليميين، سيؤدي امتداد الصراع في سوريا والفشل في تسريع بداية المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد إلى حدوث فشل استراتيجي خطير في الوقت نفسه.

## الخاتمة

لأولئك الذين يعرفون سوريا وتاريخها الغني والثقافة وتقاليد التعايش السلمي، تعد مأساة الأزمة الحالية أكثر ما يزيد الصدمة. فالأفعال الوحشية التي يعجز اللسان عن وصفها تقع على شعب سوريا من قبل النظام الذي من المفترض أن يحميهم. ويهدد الصراع بتمزيق سوريا ونسيجها الاجتماعي الغني. ويبدو أن الأسد قد أوفى بكلمته: إذا لم تتمكن أسرته من الاحتفاظ بالسيطرة على سوريا، فلن يفعل ذلك أحد آخر.

لقد أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي على الاتفاق ودعم الأصوات التي تنادي بالتغيير السلمي الذي ميز السنة الأولى من الانتفاضة السورية إلى وفاة عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. كما أدى تعنت روسيا والصين وعدم رغبتهما في التعامل مع هذه الدعوات من أجل التغيير بجدية إلى عسكرة الأزمة في سوريا وحدوث وضع خطير جدًا في المنطقة. وحتى الآن، لم تأخذ الدول الغربية، وخصوصًا إدارة أوباما، الصراع في سوريا على محمل الجد كما يجب. ولقد قام السفير روبرت فورد وغيره في وزارة الخارجية الأمريكية بأعمال مهمة، وخاصة إشراك المعارضة السياسية وتقديم الدعم المستمر للجهود الرامية إلى توحيد صفوفها. كما يجري تقديم المساعدات للتخفيف من العواقب الإنسانية المتفاقمة للأزمة والدعم المتزايد – السياسي واللوجستي والمالي - إلى المنظمات الشعبية وله كذلك بعض التأثير. ومع ذلك في كل من دمشق وأماكن أخرى في المنطقة، يعد ما قاله الرئيس أوباما في أواخر أغسطس تعزيزًا للاعتقاد بأن واشنطن لم تكن مستعدة للمشاركة بشكل أكبر في دعم المعارضة وأن الخط الأحمر الوحيد للأسد هو استخدام نظامه للأسلحة الكيماوية.[25] وفي الحقيقة، وصلت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون مؤخرًا إلى طريق مسدود من الدبلوماسية في مجلس الأمن الدولي وتجنبوا النظر في خيارات أكثر صرامة وأكثر تدخلاً.

تشكل سوريا بكل تأكيد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه صانعي السياسات الغربية في المنطقة التي تمر بمرحلة تغير سريع. والتدخل العسكري في سوريا، وخاصة لأولئك الذين فقدوا الدم والمال في الصراعات الدائرة في أفغانستان والعراق، ليس من السهل تبريره للجماهير التي أنهكتها الحرب. كما أنه يجب الاعتراف للأسف بعدم وجود إجماع إقليمي، حجة قانونية لتدخل عسكري من هذا القبيل. ومع ذلك، تظل حماية المدنيين في سوريا مسؤولية واقعة على عاتق المجتمع الدولي. فالواضح حتى الآن أن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هو إزالة سريعة لنظام الأسد وبدأ عملية انتقالية شرعية.

إن التردد وعدم التنسيق بين من أعلن عدم شرعية نظام الأسد سيضمن استمرار الدمار في سوريا. وعندئذ سيكون قد فات الأوان على انتقال سلمي وآمن. إن صناع القرار في واشنطن وعواصم أوروبا والعالم العربي بحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة اليوم للتعجيل بزوال النظام والمساعدة في تهيئة الظروف لنظام بديل. ويجب أن يكون المبدأ الأساسي هو أن يُعطَى السوريون الأدوات اللازمة لتحديد مستقبلهم، مستقبل خالٍ من النظام الحالي. كما يجب أن يكون هناك جهد دولي منسق بشكل أفضل لدعم أولئك السوريين الذين يعملون على تنشيط المشروع الوطني السوري الشامل سياسيا والمتنوع عرقيا والديمقراطي في صميمه. عدم القيام بذلك سيؤدي على أن يفقد الجيل القادم سوريا كدولة سلمية وفاعلة. وعلاوة على ذلك، قد تعني العواقب الوخيمة على نحو متزايد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها أن فشلها الحالي للقيادة سيُحتم تدخل أكبر تقوده الولايات المتحدة في سوريا أكثر تعقيدا وأكثر تمزقًا في المستقبل.

## خمس مبادئ سياسة للانتقال السوري

**1. توحيد السوريين حول مشروع وطني لإعادة بناء سوريا. فلا يوجد هناك طرق مختصرة سهلة وقصيرة لبناء مستقبل الاستقرار والازدهار في البلاد.** يجب أن تتوافق جماعات المعارضة في سوريا على رؤية مشتركة لمستقبل البلاد ولكي تغلق الفجوات بين المليشيات المتناحرة المعارضة وهو مسعى معقد وصعب. وقد أوضح هذا بجلاء عمق الأذى الطائفي والمخاوف من الانتقام. لكن يجب أن يكون هناك اعتراف بأن التنوع في سوريا يمكن أيضًا أن يكون مكمن قوتها. فعلى مدى القرن الماضي، عملت تاريخيا طوائف وعرقيات مختلفة وقبائل وأسر بارزة وقادة مدنيين ودينيين معا تحت قومية سورية واحدة وقوية. وسيساعد الاعتراف بالنسيج الاجتماعي السوري في الجهود العملية لبناء مشروع وطني لمرحلة ما بعد الأسد. ومع وضع هذا في عين الاعتبار، هناك حاجة للمعارضة للتنسيق والحفاظ على الحوار، والذي كان حتى الآن بعيد المنال، مع وجود الأقليات السورية – فهناك على سبيل المثال لا الحصر العلويين والمسيحيين والأكراد والتركمان والأذربيجانيين والإسماعيليون. وفي حين أن جهود نظام الأسد لتأجيج الانقسامات بين المجتمعات تجد صداها، هناك قادة في داخل تلك المجتمعات لا يزالوا يسعون لتوحيد برامج العمل الوطنية ذات المصداقية للمعارضة.

وفي هذا الصدد، تُعد اللجنة التي شُكلت حديثا "لجنة المتابعة والاتصال" والتي تهدف إلى تعزيز ومناقشة الميثاق الوطني والخطة الانتقالية مع الشعب السوري (وخاصة داخل البلاد)، تطورًا إيجابيًا. فهذه اللجنة لها علاقات داخل سوريا وخطط عملية لتطوير شبكتها التوعوية، بما في ذلك ن القادة العسكريين والمجالس الثورية. وهي بالفعل على تواصل مع العديد من هذه المجموعات. ومع ذلك، فإن اللجنة لا تزال هشة وبحاجة إلى دعم قوي - وخاصة من الدول العربية الرئيسية وجامعة الدول العربية - من أجل مواصلة عملها. ينبغي على الولايات المتحدة، التي وفرت دعما قويا، الاستمرار في جهودها لإقناع الشركاء الإقليميين لتوفير الدعم السياسي والمالي للجنة التي هي في أمس الحاجة إليهما.

يجب على الولايات المتحدة وشركائها الدوليين الترحيب بحذر بفكرة إنشاء المجلس السوري المؤقت، خاصة وأنها تسعى لاستكمال عمل لجنة المتابعة وتأييد الخطة الانتقالية والميثاق الوطني. والمبادرة لإنشاء مجلس عمل طموح غير أنه تأخر كثيراً نظرا لعدم قيام المجلس الوطني السوري بالعمل كمنبر حقيقي وطني لجماعات المعارضة الرئيسية داخل البلاد وخارجها. ومع ذلك، لا ينصح باحتضان هذه المبادرة جملة قبل أن يوضح المجلس السوري المؤقت أن هياكله التنظيمية منبع قوته وليست مصدر ضعفه. خاصة وأن الكثير سيعتمد على قدرة المجلس في التغلب على المحاولات الحتمية من قبل أولئك الذين يودون في استغلال المجلس لتحقيق مصالحهم السياسية الخاصة والضيقة. وفي هذا الصدد يجب أن لا يتشابه المجلس السوري المؤقت مع المجلس الوطني السوري، أو أن يكون النسخة الثانية منه. وفي حال نجاحه يمكن للمجلس السوري المؤقت أن يوفر إمكانية وجود طريقة ناجعة للسلطة السياسية، والتي تعد وطنية حقيقية في طابعها ويمكن أن تعمل مع المجتمع الدولي لتخطيط وتنفيذ عملية الانتقال في سوريا، بدءا من تلك المناطق التي فقد النظام فيها السيطرة الفعالة.

**2. يجب على الولايات المتحدة قيادة الجهود الدولية الرامية إلى توحيد قنوات الدعم العسكري وغير العسكري لجماعات المعارضة.** حيث إن عسكرة الأزمة في سوريا أمر واقع نجم عن عزم النظام الدائم لاستخدام القوة في رده على الانتفاضة. وتضيف طبيعة هذه العسكرة أبعاد أخرى إلى الفوضى على أرض الواقع. حيث عانت الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتوحيد كتائب الثوار وتوفير الدعم، بما فيها الأسلحة المتطورة، من نقص في القدرات وعدم التركيز. ونتيجة لذلك، عانت هذه الجهود من التأخير والفشل في توفير الضمانات الأمنية التي يمكن أن تأتي من تشكيل جهد عسكري لمعارضة أكثر توحدًا.

لقد أصبح الآن من الضروري للولايات المتحدة أن تضمن بأن هذا التسليح لن يزعزع استقرار سوريا لسنوات قادمة ولن يقوّض الأمن على المدى الطويل للدول الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك دول الخليج. وفي حال احتجنا للتذكير، تُقدم ليبيا درسا هاما عن مخاطر الفشل في السيطرة على انتشار الأسلحة المتقدمة إلى الجماعات المسلحة المستقلة على نحو متزايد.

إن تزويد المعارضة باحتياجاتها بالإضافة إلى التسليح المنسق سيسرع بزوال نظام الأسد. وهذا يتطلب إنشاء قناة موحدة من الدعم الخارجي للثوار المسلحين، التي لا وجود لها حاليا. إن الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة لأن تأخذ زمام المبادرة في إنشاء هذه القناة. ولقد كان هذا الطلب الرئيسي للضباط الذين انشقوا عن الجيش السوري والعديد من قادة المليشيات، وتم ترديده من قبل غالبية الكتل السياسية المعارضة. إنهم يدركون أن الولايات المتحدة في وضع سيسمح لها بتوحيد وتنسيق الدعم الذي يجري تقديمه حاليا بواسطة الدول الرئيسية بالمنطقة وأوروبا. وتُعتبر الولايات المتحدة أيضا هي الأقدر على توفير حزمة تشتد الحاجة إليها من الدعم العسكري، والذي يتضمن مشورة الخبراء والتدريب والدعم اللوجستي، والمعلومات الاستخبارات الهامة، وكذلك الأسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات التي هم في أشد الحاجة إليها. وحتى الآن،

أدى عدم وجود دعم من قبل الولايات المتحدة في هذا الصدد إلى إحساس متزايد من الخيانة وفقدان الثقة في القيادة الأمريكية، لا سيما بين أولئك المقاتلين على الأرض.

وهناك أدلة تشير إلى أن مثل هذا الجهد الذي تقوده الولايات المتحدة سيساعد في منع انتشار قنوات الدعم، لا سيما من الخليج. وكانت المملكة العربية السعودية وقطر، حتى الآن، مترددتان في تقديم أسلحة متقدمة مضادة للطائرات مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة دون الدعم الأمريكي. كما أن لدى تلك الدول تحفظات مفهومة عن كونهم تجاوزوا الولايات المتحدة في مساعدة التمرد المسلح، وخاصة في ضوء تكثيف الحرب الإقليمية بالوكالة.

ونظرًا لانقسام الميليشيات على أرض الواقع، تعد الولايات المتحدة وحدها الجهة القادرة على فرض شروط كافية للحصول على الدعم العسكري الخارجي للمعارضة المسلحة، وهذا هو القول، الرقابة على توزيع الأسلحة المتقدمة والالتزامات من قبل المقاتلين لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وقوانين الصراع. ومن خلال هذا الجهد، يمكن للولايات المتحدة مساعدة المعارضة في تشكيل قوة قتالية أكثر اتحادا ووضع الأساس لخلق جيش وطني سوري. وكجزء من هذا الجهد، يجب على الولايات المتحدة أن تهدف في دعمها لرفع طبقة الضباط الذين انشقوا وانضموا إلى صفوف المعارضة، بما في ذلك الموجودين في الأردن، وزيادة وجودهم في مركز العمليات في أضنة في جنوب تركيا، التي تم من خلالها تنسيق الجهود بين تركيا والسعودية وقطر.

ويجب أن تكون هذه القوة، في فترة قصيرة من الزمن، قادرة على إعطاء ضمانات بأنها تسعى لتمثيل جميع السوريين، وأنه يمكن تحقيق الأمن والأمان في الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام. إنها المهمة الأكثر إلحاحًا بسبب احتمالية اختفاء الآلاف من الضباط العلويين الموجودين في صميم قوات الأسد المقاتلة أو نزع الأهلية عنهم في القيام بأي دور في الفترة الانتقالية.

**3. دعم المجتمع المحلي بقيادة مشاريع داخل سوريا تعزز من هدف توحيد المعارضة وبناء العلاقات بين المجموعات المختلفة.** إن المناطق المحررة داخل سوريا بحاجة إلى دعم كبير من حيث المساعدة الإنسانية وغيرها. وينبغي على أولئك الساعين في المجتمع الدولي إلى توفير هذه المساعدة أن يركزوا بشكل خاص على المبادرات القائمة التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج لجهود إعادة الإعمار في المناطق التي يتواجد بها أعراق أو طوائف مختلطة. وأحد هذه الجهود هو الطائفة الدرزية في السويداء في جنوب سوريا، حيث اقترح القادة المحليون إنشاء منطقة آمنة وتقديم الدعم الإنساني للمواطنين السنة الفارين من درعا والبلدات الأخرى المجاورة. وسعى قادة هذه المبادرة بالفعل لتصدير نموذجهم إلى المناطق المختلطة الأخرى في البلاد، والتحدث إلى قادة الأقليات الأخرى على وجه الخصوص. أنها بحاجة إلى دعم عملي أكثر لهذه الجهود. وقد قدمت مبادرة أخرى مقرها في دير الوطن من الكهنة اليسوعيين في حلب الدعم الإنساني الذي يحتاجه بشدة نحو 700 أسرة من الفارين من حمص ومناطق أخرى في البلاد. وتكافح هذه المجموعة المسيحية الآن من أجل تقديم المساعدة للمجتمعات المشردة داخليا في حلب نفسها، ومرة أخرى مع دعم قليل نسبيا من العالم الخارجي، وفي منتصف سبتمبر، تعرض هذا الدير للقصف من قبل قوات النظام. ومن المناطق التي يمكن تكرار مثل هذه المبادرات فيها هو شمال شرق سوريا، حيث يسعى العرب والأكراد معا لتنظيم الموارد للجان المشتركة التي تعالج الأمن المتدهور بشكل مطرد والوضع السياسي والإنساني. ودعوا إلى الدعم المالي والإنساني، فضلا عن معدات الاتصال، ولكن لم يتلقوا الكثير بعد.

**4. إنشاء عملية ذات مصداقية للحوار لحل الخلافات حول المسألة الكردية في سوريا.** ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للحوار العربي الكردي الذي يعالج المخاوف الكردية ويسهل المصالحة من خلال برنامج أشمل للمعارضة السورية. وقد شارك القادة الأكراد والعرب بالفعل في سلسلة من المحادثات التي تهدف إلى نزع فتيل التوتر المتصاعد في المنطقة. وحدثت سابقة أخرى في إنشاء فريق عمل بشأن القضية الكردية في إطار لجنة المتابعة والاتصالات المذكورة أعلاه. وهناك حاجة، لمبادرة أوسع - ربما على مستوى لجنة تحقيق خاصة معترف بها دوليا - تسعى إلى حل هذه القضايا من خلال حوار مستمر، بمشاركة الخبراء الدوليين واللاعبين الإقليميين، وخاصة تركيا وحكومة إقليم كردستان في العراق. (حالة واحدة قد تكون بمثابة مثال هنا هي تلك اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة في كركوك في العراق.) وضرورة الاستعجال في صياغة قرار مستدام للمسألة الكردية في سوريا. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يكون للفشل في القيام بذلك أثر سلبي شديد على استقرار عملية الانتقال، ويمكن أن يهدد بعرقلة عملية صياغة الدستور.

**5. تنسيق الجهود الدولية مع السوريين في وضع خطط للمرحلة الانتقالية ما بعد الأسد.** من الواضح أن هذه الجهود يجب أن تكون بقيادة سوريا ومحددة لسوريا. ومع ذلك ينبغي على المجتمع الدولي البدء في الانخراط في جهود أكثر تضافرا للتعاون مع السوريين على تطوير خطتهم لفترة ما بعد الأسد. إن تنافس المصالح بين اللاعبين الإقليميين وحالة التشرذم المتزايد في المجتمع السوري، ووحشية النظام ، كلها عوامل تشير إلى أهمية مشاركة السوريين والمجتمع الدولي في التخطيط الدقيق للمرحة الانتقالية.

لقد طبق المجتمع الدولي في سيناريوهات كثيرة نهج "تقطيع كعكة" في المصالحة بعد انتهاء الصراع والحكم وبناء الدولة. ولقد ألقيت في أيدي متخصصين فنيين على معرفة قليلة بالبلد أو العموميين مع القليل جدا من المعرفة بالمجالات التي تتطلب مساعدة حقيقية. وفي حالة سوريا، المطلوب تقديم المشورة المتخصصة الفعالة بشأن القضايا الرئيسية مثل الأمن، والعدالة في عملية الانتقال، والحكم وإذا حدث وتركت هذه القضايا إلى ما بعد سقوط الأسد، يمكن أن تهدد بعرقلة عملية الانتقال أو إطالة أمد الصراع.

بالفعل، هناك حاجة ملحة لتحسين تنسيق الجهود الدولية لدعم جهود الحكم الإدارية والمحلية في المناطق التي فقد النظام السيطرة عليها، وخاصة في شمال البلاد وغربها. وينبغي أن لا نشجع الاتجاه الحالي للدول "بانتقاء"

ما يسمى بـالمدن والقرى المحررة في هذه المناطق. وبدلا من ذلك، ينبغي على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أن يقودا معًا الجهود الدولية الرامية إلى التخطيط من أجل "المستقبل"، بأسلوب أكثر منهجية ونهج متماسك مما قاموا به حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، تحتاج الأمم المتحدة لربط جهودها الخاصة في التخطيط مع السوريين، بما في ذلك من خلال لجنة المتابعة والاتصالات، وعلى الدول الأعضاء والوكالات الدولية المتخصصة إبداء الاستعداد للمشاركة. إن المجلس السوري المؤقت المقترح يوفر صلة واضحة للتنسيق بين المجتمع الدولي والسلطة السورية السياسية المعارضة. ويوفر أيضا "مشروع المستقبل"،[26] الذي وضعه الخبراء السوريون حيث قدموا أفكارا مفيدة لتخطيط مفصل للمرحلة الانتقالية وهو المطلوب الآن. ويمكن أن ينسق هذا العمل نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية ناصر القدوة، ويتواصل بها بين الجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وإذا كان تفويض الممثل المشترك لا يسمح بهذا، ينبغي أن ينظر الأمين العام للأمم المتحدة في تعيين مستشار خاص للعمل على الترتيبات الانتقالية والحكم في سوريا. إن الصعوبات التي تواجهها ليبيا في إقامة إدارة مدنية فعالة في المرحلة الانتقالية، على الرغم من الجهود البارزة للمجلس الوطني الانتقالي، هو دليل واقعي لمدى التحدي القادم في سوريا.

# الهوامش

1. أندرو غيليان، "الأسد:التحدي السوري هو مسؤوليتك،" *ذا ديلي تيلغراف*، أكتوبر 29، 2011.
<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/8857898/Assad-challenge-Syria-at-your-peril.html>.
2. "سوريا:الهجمات العشوائية لإرهاب و تشريد المدنين،" منظمة العفو الدولية، سبتمبر 19، 2012.
< http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/syria-new-evidence-high-civilian-death-toll-campaignindiscriminate-Attacks>.
3. "الفظائع الغير مذكورة،" جمعية إنقاذ سبتمبر 25، 2012،
< http://www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/images/untold_atrocities.pdf>.
4. محادثة للكاتب مع أحد الناشطين من حمص ودمشق عن طريق السكايب، سبتمبر 8، 2012.
5. مقابلة الكاتب مع شخصية بارزة في المجلس الوطني الكردي، أغسطس 3، 2012،
6. كارين لوب، "التفجير الانتحاري يقتل 4 في المبنى الأمني،" أسوشيتد برس، سبتمبر 30، 2012.
<http://bigstory.ap.org/article/syrian-activists-5-killed-aleppo>.
7. دامين مكيلوري، "تخطط بريطانيا والولايات المتحدة لثورة سوريا من مكتب في اسطنبول "*ذا ديلي تلغراف*، أغسطس 26، 2012.
<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9500503/Britainand-US-plan-a-Syrian-revolution-from an innocuous-office-block-in-Istanbul.html>.
8. رانيا أبو زيد، "ثوار سوريا العلمانيين والإسلاميين: من هم الذين يتم تسليحهم من قبل السعوديين والقطريين؟" *مجلة التايمز*، سبتمبر 18، 2012.
<http://world.time.com/2012/09/18/syrias-secular-and-islamist-rebels-who-are-thesaudis-and-the-qataris-arming/#ixzz26vonryfK>.
9. محادثة الكاتب مع أحد قادة الثوار، عبر سكايب، سبتمبر 22، 2012.
10. مقابلة الكاتب مع عدة ضباط منشقين، جنوب تركيا، عمان، والقاهرة، يونيو – سبتمبر 2012.
11. مقابلة الكاتب مع ضابط منشق، تركيا، سبتمبر 10، 2012.
12. مقابلة الكاتب مع احدي قادة كتائب الجيش الوطني الحر، الدوحة، سبتمبر 18، 2012.
13. مقابلة الكاتب مع ضابط علوي منشق، دبي، سبتمبر 2012.
14. رياض السيف، " السلطة السياسية الوحيدة الممثلة للشعب السوري،" وثيقة قدمت للمجموعة الأساسية في اجتماع "أصدقاء سوريا،" نيويورك، سبتمبر 28، 2012.
15. مقابلة الكاتب مع نشطاء، القاهرة، أكتوبر 10، 2012.
16. مقابلة الكاتب مع دبلوماسي أوروبي، الدوحة، سبتمبر 15، 2012.
17. على سبيل المثال، كما تم إعلانه من قبل هيئة التنسيق السورية، القاهرة، سبتمبر 1، 2012.
18. ماركوس جورج، "قائد الحرس الثوري الإيراني يعترف بوجود قواته في سوريا،" رويترز، سبتمبر 16، 2012.
<http://www.reuters.com/article/2012/09/16/us-iran-syria-presence-idUSBRE88F04C20120916>.
19. "النشطاء السوريون يطالبون بمزيد من المساعدات في محادثات مع الأمريكيين،" أي أف بي، سبتمبر 29، 2012.
<http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gumeIrbJba9cgrJ0XoxIDtsIbf4A?docId=CNG.21aacdf8dee3e86a82902d20289c523.1e1>.
20. انظر على سبيل المثال دفن اثنان من مقاتلي حزب الله قتلا بالقرب من الحدود السورية "تأدية واجباتهم الجهادية." "حزب الله تدفن مقاتليها، تقول المصادر أنهم قتلوا في سوريا،" رويترز، أكتوبر 2، 2012.
<http://www.reuters.com/article/2012/10/02/us-syria-crisis-hezbollah-idUSBRE8910S020121002>.
21. حسين دركوب، "السنيورة يضغط على سوريا للبقاء بعيداً عن سوريا،" ذا ديلي ستار، أكتوبر 11، 2012.
<http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2012/Oct-11/190947-siniora-lobbies-hezbollah-to-stay-out-ofsyria.ashx#axzz29Zqq3dKe>.
22. "الميليشيات العراقية الشيعية المقاتلة في صفوف قوات الأسد،" رويترز. يوليو 5، 2012.
<http://www.reuters.com/article/2012/10/16/us-syria-crisis-iraq-militias-idUSBRE89F0PX20121016>.
23. اجتماع الكاتب مع مسؤولين كبار في الناتو، بروكسل، أكتوبر 12، 2012.
24. وفقاً لأحد استطلاعات الرأي، أكثر من ثلثي الشعب التركي يعارضون شن عمليات عسكرية ضد سوريا، "تبرزاستطلاعات الرأي أن الأتراك ضد التدخل السوري في سوريا،" تودیز زمان، يوليو 5، 2012.
<http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=285689>.
25. "أوباما: الأسلحة الكيميائية في سوريا هي خط أحمر،" سي بي أس، أغسطس 20، 2012.
<http://www.cbsnews.com/8301-202_162-57496728/obama-chemical-weapons-in-syria-are-a-red-line-/>.
26. "اليوم التالي بعد سقوط الأسد: دعم التحولات الديمقراطية في سوريا،" معهد الولايات المتحدة للسلام، أغسطس، 2012.
<http://www.usip.org/the-day-after-project>.

# نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن و الذي يقع في الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية مستقلة وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، و الدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية و الاقتصادية و الجيوسياسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير ، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية و الرئيس المشارك ستروب تالبوت. ويدير المركز سلمان شيخ.

تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 71 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية السابق ، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، وهادي عمرو،المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

1. الديمقراطية و الإصلاح السياسي و السياسات العامة
2. العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط و الدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية و اقتصاد الطاقة
3. الصراعات وعمليات السلام في المنطقة
4. الإصلاح التعليمي و المؤسسي و السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم معهد بروكنجز الأساسية، وهي النوعية و الاستقلالية و التأثير.

# منشورات مركز بروكنجز الدوحة

## 2012

ضياع سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاكروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

## 2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتني فرير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص